

زبدة الأصول

[132] ولا كونها متعلقة لاعتبار من الاعتبارات وعدمه، وأما الهيئة فقد وضعت لافاده فعلية ما للمادة من القابلية لعروض التحقق أو عدمه عليها، ولعل هذا هو المراد مما في الخبر الشريف، الفعل ما انبأ عن حركة المسمى، أي ما يكون مظهر الحركة المادة من القوة الى الفعلية، فان قيل ان هذا امر يشترك فيه الافعال والجمل لاسمية فهذا التعريف للفعل لا يكون مانعاً، اجبنا عنه ان المقسم هي الكلمة، والجمل خارجة عنه. ثم ان هيئة فعل الماضي تدل على تحقق المادة في الخارج قبل التكلم، والقبلة في كل شئ بحسبه ولازم ذلك فيما نسب الى الزمان وقوعه في الزمان الماضي، وهيئة فعل المضارع موضوعة لافاده ان الحدث يتحرك من القوة الى الفعلية حين التكلم أو بعده، وبعبارة اخرى تدل على ان الحدث لم يتحقق سابقاً بل يخرج من القوة الى الفعلية بعده، ولازم ذلك انه إذا سند الى الزمان وقوعه في الزمان الحال أو المستقبل. لا يقال ان لازم ما ذكرت عدم صحة ان يقال، جائى زيد في العالم الماضي، وكان ياكل ويجئ زيد بعد عام، وقد حج قبله بشهر، فانه يقال: ان هذين لا سعمالين صحيحان، ويعبر عن الاول بالحكاية عن حال الماضي، وعن الثاني بالحكاية عن حال المستقبل، بمعنى ان المتكلم في المثال الاول يفرض نفسه في الزمان الماضي فكأنه يتكلم في ذلك الزمان، وفي المثال الاول يفرض نفسه في الزمان المستقبل. وأما ما افاده المحقق النائيني (ره) من ان فعل المضارع، وضع للدلالة على مبدئية الذات للحدث فعلاً فلا بد من دلالة على الاستقبال من الحاق كلمة سين أو سوف، ففيه: مضافاً الى ما نرى من كثرة استعمال المضارع في المستقبل في القرآن والخبار وغيرهما بلا قرينة: ان لازم ذلك الالتزام بالاشتراك اللفظي بمعنى ان فعل المضارع وضع مرة مع كلمة سين أو سوف، واخرى وحده، والا فيقع التهافت بين مفاد سين أو سوف وبين مفاد الفعل، وأما فعل الامر والنهي فسأى الكلام فيهما في الاوامر فانتظر. اختلاف المشتقات في المبادئ الرابع: قال في الكفاية ان اختلاف المشتقات في المبادئ وكون المبدأ في بعضها حرفة
